رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب وعقد مؤتمرا لتوضيح حيثيات طلبات الجلسات الخاصة

الغانم: نعمل وفق لائحة المجلس .. وملتزمون بالاشتراطات الصحية

هناك طلبات شفهية من السلطات الصحية بتعليق الجلسات ورددت عليها بأننا سنتعهد بتطبيق الاشتراطات

كان من الممكن تغيير موعد الجلسة إذا قدم كل الموقعين على الطلب واحدا آخر

●●●●

الزميل جوهر قال إنني أهملت بعض الطلبات ولم أتبع الإجراءات اللائحية والعكس هو الصحيح

الغانم متحدثا في المؤتمر الصحافي

النواب يغادرون الجلسة بعد رفعها (تصوير: صالح محمد)

جانب من الحضور

مرزوق الغانم يرفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب

الإجراء المتبع هو أنه لا يجوز أن تدخل القاعة إلا إذا قمت بعمل المسحة وظهرت نتيجتك سلبية

هناك 6 نواب لم تظهر نتيجة مسحاتهم وبكل أدب واحترام وأشكرهم على هذا الأمر أجروا المسحة أمس

سينتقدني النواب وموظفو الأمانة في حال سمحت لأي شخص لم يجر المسحة بالدخول

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة أمس لعدم اكتمال النصاب وعدم حضور الحكومة.

وأوضح في كلمة له أن رفعه للجلسة يأتي استنادا إلى المادة "116" من الدستور.

ونصت فقرة من المادة سالفة الذكر على أنه «يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها».

وكان رئيس مجلس الأمة وجه في وقت سابق الدعوة لحضور الجلسة الخاصة التي كان مقررا عقدها أمس بناء على طلب نيابي لمناقشة عدد من تقارير اللجان البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين ومشروعات القوانين.

واستعرض رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بالوثائق والمستندات تفاصيل الطلبات النيابية المقدمة لعقد جلسات خاصة والإجراءات اللائحية التي اتخذت بشأنها.

كما تناول الغانم في مؤتمر صحفي عقده بمجلس الأمة أمس موضوع الاشتراطات والاحترازات الصحية المتبعة والمتعلقة بفيروس كورونا وضرورة الالتزام بها لحضور الجلسات.

وقال الغانم إنه تسلم طلباً لعقد جلسة خاصة من النائب خالد العتيبي وآخرين يوم الأحد الساعة الواحدة والنصف ظهراً، مستوفياً الاشتراطات اللائحية المطلوبة من حيث الشكل وتم توجيه الدعوة للجلسة.

وأضاف إنه تسلم أيضاً صباح يوم الاثنين طلباً آخر من النائب مهلهل المضف وآخرين يشمل أربعة بنود من ستة بنود كانت موجودة في الطلب الأول، مبيناً أن الطلب الأول به ستة بنود، والطلب الآخر به أربعة بنود.

وذكر إنه وجه الدعوتين عند الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الاثنين لعقد جلسة خاصة أمس الأربعاء كما جاء في الطلب الأول، وعقد جلسة خاصة يوم الخميس "اليوم" وفقا للطلب الثاني حسب البنود المذكورة.

وقال الغانم "يوم الاثنين الساعة الحادية عشرة والنصف وقعت الدعوات وقامت الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات ووصلت إلى النواب الساعة الثانية ظهرا، وصرحت الساعة الثانية عشرة والثلث تقريبا وقلت إنني وجهت الدعوة لعقد الجلستين".

وأشار "سئلت من قبل أحد الصحافيين خلال تصريحي بأنه هل يمكن تغيير جلسة يوم الأربعاء؟ وقلت نعم يمكن تغيير موعد الجلسة إذا قدم كل الموقعين على الطلب، طلباً آخر بذلك يختارون يوما آخر ليس فيه جلسة خاصة".

وذكر الغانم "تسلمت طلبا في السجل الساعة الواحدة إلا ربعا مطابقا للطلب الأول، مع تغيير التاريخ فقط من الأربعاء إلى الخميس"، لافتاً "يفترض أن يتم سحب طلب يوم الأربعاء بدلا من أن يأتي الجميع اليوم لجلسة يعرف الكل أنها لن تعقد ولكنني أتبع الإجراءات اللائحية ولم أخاطب رسميا بسحب هذا الطلب".

واستطرد قائلاً "لدي طلبان متطابقان من حيث المقدمين والمضمون والبنود مقدمان في يومين متتاليين، ووجهت الدعوة ليوم الأربعاء "أمس" وليوم الخميس "اليوم"، ولا أستطيع توجيه دعوة لهذا الطلب لأن يوم الخميس "اليوم" خُصص للطلب المقدم من النائب مهلهل المضف وآخرين".

وذكر إنه تسلم أيضاً صباح يوم أمس طلباً مقدما من النائب د. حسن جوهر يطلب فيه عقد جلسة خاصة لبندين موجودين في الطلب الأول، مضيفاً "أصبح هناك ثلاثة طلبات لعقد جلسات خاصة يوم الخميس ووجهت الدعوة لأولهم".

وبين أن من لديه بنود أخرى مختلفة أو يريد إضافة أو زيادة فليقدم طلب جلسة خاصة وفق المادة "72" من اللائحة الداخلية في أي يوم ليس به جلسة خاصة.

وقال الغانم "الزميل الدكتور حسن جوهر قال إن الرئيس أهمل بعض الطلبات ولم يتبع الإجراءات اللائحية، وبالعكس فأنا اتبعت الإجراءات اللائحية وهذا ما كان يفترض أن يتم، والأخ حسن جوهر وقع على أربعة طلبات منها ثلاثة مخصصة ليوم واحد وهذا الأمر غير لائحي وغير منطقي وقدم من دون تنسيق".

وأوضح أن النائب د. حسن جوهر استشهد بحجة عليه وليست له عندما قال إن الرئيس ضم في 27 مايو طلبات عدة في جلسة واحدة، مبيناً "حقيقة الأمر أن هذه الجلسة تمت بعد طلب ممثلين عن مقدمي الطلبات من الرئيس التنسيق بين مقدمي الطلبات والحكومة لتحقيق الهدف المنشود وهو إقرار القوانين الموجودة في الطلب".

وذكر إن الطلبات السابقة التي أشار إليها النائب د. حسن جوهر هي طلبات عقد جلسات خاصة متعلقة بمكافأة الصفوف الأمامية، والاختبارات الورقية، والاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، لم يحدد فيها مقدمو الطلبات تاريخاً بل تركوه للرئاسة.

وقال "مقدمو الطلبات المذكورة طلبوا مني التنسيق بينهم وبين الحكومة، وهذه هي الطريقة الصحيحة والإجراء الصحيح بأن يكون هناك نوع من التنسيق".

وخاطب الغانم النائب جوهر قائلاً "أنت لم تنسق بل قدمت ووقعت على أربعة طلبات بينها تناقض فمن غير المنطقي أن تعقد ثلاث جلسات في نفس اليوم بطلبات مختلفة بغض النظر إن كان المضمون يحمل بعض البنود المتشابهة، فهناك طلب قد لا يريد مقدموه مناقشة بنود تريد أنت مناقشتها، وخُصصت لها جلسة الخميس".

من جهة أخرى، تطرق الغانم إلى التحذيرات العديدة التي وصلت من وزارة الصحة والسلطات التنفيذية بسبب الارتفاع في الإصابات، والطلبات الشفهية بتعليق جلسات المجلس وتأخيرها.

وذكر الغانم "قلت لهم لا أعتقد أنه من الملائم أن يتم ذلك وسيكون هناك ضرر بالوطن والمواطنين، وسنحاول قدر الإمكان عقد الجلسات ونتعهد بتطبيق كافة الاشتراطات والاحترازات الصحية ومنها أن يقوم النواب وموظفو الأمانة العامة بالفحص وهذا ما تم، وهناك رسائل تم إرسالها إلى النواب والموظفين".

وقال "غردت في حسابي على "تويتر" أيضا للتذكير ولله الحمد الغالبية الساحقة من النواب والموظفين كانوا متعاونين، وللأسف عدد المصابين من الموظفين كان كبيراً جداً، وثبتت إصابة نائب على الأقل وهناك اشتباه في آخرين، ونتمنى لهم السلامة".

وأشار الغانم إلى أن "الإجراء المتبع هو أنه لا يجوز أن تدخل القاعة إلا إذا قمت بعمل المسحة وظهرت نتيجتك سلبية، فأنت لست فردا تعيش بمفردك بل تعيش وسط عدة أشخاص آخرين فلو كنت مصاباً فقد تعرض الآخرين للخطر".

وفي هذا الصدد قال الغانم "الأخ النائب مبارك الحجرف اتهم الرئيس بأنه استخدم الحرس ومنعه من دخول القاعة، أنا لم أمنعك بل أنت من منعت نفسك، فطلبنا منك إجراء المسحة وأنت تقول إن نتيجتها لم تظهر، فإذا لم تظهر ودخلت القاعة وكنت مصابا فأنا مسؤول عن سلامة الآخرين وفق المادة 30 التي تستند إليها".

وأوضح أنه "وفق المادة 30 من اللائحة الداخلية (أ) فأنا المسؤول عن حفظ النظام، وجزء من النظام هو الاحترازات الصحية والطبية، وأستغرب من الأخ مبارك الحجرف وما ذكره من اتهامات غير صحيحة وأربأ به من المفردات التي استعملها".

وأشار إلى أن "هناك ستة من النواب لم تظهر نتيجة مسحاتهم وبكل أدب واحترام وأشكرهم على هذا الأمر أجروا المسحة اليوم وبانتظار النتيجة حتى يحضروا جلسة الغد".

واستطرد قائلاً "سينتقدني النواب وموظفو الأمانة في حال سمحت لأي شخص لم يجر المسحة بالدخول ومخالطتهم وتعريض سلامتهم للخطر، فكل ما عملته هو تطبيق النظام وسأستمر بهذا الأمر وباحترام الدستور وتطبيق اللائحة وتحمل مسؤولياتي بغض النظر عمن يريد استخدام أي موقف حتى لو كان صحياً لأغراض سياسية".

وفي ختام تصريحه قال الغانم "أشكر كل النواب حتى من أختلف معهم على احترام هذه الاحترازات، وكنت أتمنى من الأخ مبارك الحجرف أن يقتدي بهم".

من جهة أخرى عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وحضر الاجتماع أمين سر المجلس النائب فرز الديحاني، ومراقب المجلس النائب أسامة الشاهين، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب الدكتور عبيد الوسمي، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد الحمد، بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

مبارك الحجرف: منع النائب من دخول قاعة المجلس بسبب المسحة مخالفة لائحية

مبارك الحجرف

قال النائب مبارك الحجرف إن منعه وعددا من النواب من دخول قاعة عبدالله السالم بسبب عدم إجراء المسحة الطبية إجراء مخالف للوائح، لافتاً إلى أنه أجرى المسحة في أحد المستشفيات الخاصة ولم يتسلم نتيجتها حتى الآن.

وأضاف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن من يجري المسحة هو من تظهر عليه الأعراض، مؤكداً أنه لم تظهر عليه تلك الأعراض.

وقال إن مهمة حرس المجلس هي تنبيه النائب من دون حرمانه من ممارسة حقه الدستوري ودخول القاعة وحضور الجلسات.

وأضاف إن النائب شعيب المويزري تضامن معه برفض دخول القاعة، بعد تنبيه الحرس إلى عدم قانونية منع النائب من دخول القاعة، معتبراً أن ما حدث أمر جلل.

وأوضح الحجرف أن "المادة "30" من اللائحة لم تنص على أن يمنع النائب من دخول القاعة، معتبراً ما حدث تعسفا تجاه نواب الأمة وتصرفا غير مقبول ومعيبا في حق الديمقراطية يتحمل مسؤوليته رئيس المجلس".

وقال "النواب اليوم أمام مسؤولياتهم القانونية والدستورية تجاه هذا التصرف غير الدستوري بألا يمر هذا التصرف مرور الكرام".

فريق من «الصحة» يتابع تطبيق الاشتراطات استباقا لعقد جلسات مجلس الأمة

فريق الصحة يتابع الاشتراطات الصحية بمجلس الأمة

تابع فريق فني من وزارة الصحة يضم أطباء مختصين من الصحة العامة تطبيق الاشتراطات الصحية، وتقديم الارشادات الوقائية اللازمة، استباقا لعقد الجلسات المقررة لمجلس الأمة، في إطار تواصل جهود الفرق الفنية في وزارة الصحة.

وضم الفريق الذي قام بالإشراف على تطبيق الاشتراطات الصحية داخل قاعة المجلس واستراحة النواب، أطباء من قطاع الصحة العامة في وزارة الصحة، والذين تابعوا تقديم الارشادات الصحية، والاطمئنان على سبل الوقاية والاجراءات الاحترازية داخل مجلس الأمة.